

تحقيق

في الوقت الذي كانت القوى الأمنية فيه «تغرد» من فرنسا متغنية باحترامها حرية الراي والتعبير، عبر الموقع الرسمي لقوى الأمن الداخلي على «تويتر»، كانت وقائع «العنف» الذي مارسه ضد المشاركين والمشاركات في حركة الاحتجاجات السلمية تضيف فصولاً جديدة إلى سجلها الأسود. لم تفرط باستخدام العنف فقط وتنفذ الاعتقالات المقررة سلفاً والعشوائية، بل سحلت أشخاصاً في الشوارع وأمام الكاميرات وتعرضت لأشخاص بالشتائم والمس بالكرامة

قوى الأمن الداخلي «تفتك» بحق التظاهر وحرية



إخلاء السبيل ترافق مع تحديد سبل إقامة مع التمهيد بان المتظاهرين لم ولن يتبروا الشغب (مروان طحطح)

هديك فرفور

عند أحد الحواجز الحديدية، يهمس أحد عناصر قوى مكافحة الشغب ويقول: «نحننا معكن، بدنا السلسلة وبدنا عيشة منيح»، تساله متظاهراً: «ولماذا هذا العنف الموجه ضدنا إذا؟»، لا يتردد العنصر بالقول: «عم بسبوا امننا، طبيعي نعضب». جملة تذكر بأخر خطاب القاه وزير الداخلية نهاد المشنوق خلال مؤتمر إعلان نتائج التحقيقات المتعلقة بمحاسبة المتورطين باستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين في 22 آب الماضي. أكثر من 40 متظاهراً ومنتظاهرة اعتقلوا أمس بطريقة وحشية. بدت المهمة واضحة: اضربوا واسحلوا واشتموا واعتقلوا... كي يخاف الناس من النزول إلى ساحات الاعتراض والمواجهة. يروي عدد

أهالي موقوفي الاحتجاجات الماضية

نفذ أهالي المحتجزين الموقوفين خلال الاحتجاجات السابقة، أمس، اعتصاماً احتجاجياً أمام المحكمة العسكرية للمطالبة بالإفراج عن أبنائهم. «ابني مش إرهابي، بدن يحاكموه مع الأسير!»، تصرخ والدة أحد القاصرين المحتجزين منذ حراك 22 آب الماضي، مطالبة بالإفراج عن طفلها.

يُذكر أن هناك 21 موقوفاً لدى المحكمة العسكرية، 16 منهم يتولى الدفاع عنهم لجنة المحامين المتطوعين، وتقدّمت الأخيرة، أمس، بطلب إخلاء سبيلهم، فأخلي سبيل 9 منهم فقط، 4 منهم قاصرون، وذلك بكفالة تبلغ 200 ألف ليرة للبالغين و100 ألف ليرة للقاصرين. فيما بقي 7 محتجزين 2 منهم قاصران. تقول المحامية نرمين السباعي إن اللجنة بصدد الإعداد لطلبات إخلاء جديدة.

والتقى وفد من أهالي الموقوفين مفوض الحكومة القاضي صقر صقر، أمس، ووعد الأخير الأهالي بـ «درس ملف أبنائهم فور تسلمه طلبات إخلاء السبيل من وكلائهم اليوم (أمس)».

من المتظاهرين وقائع مثيرة: «كان عناصر قوى الأمن الداخلي، ولا سيما المتسترون بلباسهم المدني خلافاً للقوانين والأنظمة، يبحثون عن الناشطين والناشطات ممن لديهم أدوار في التنظيم والتعبئة... انقضوا عليهم وعنفوهم وأسأؤوا إليهم واعتقلوهم... استخدموا العنف ضد الصحفيين والإعلاميين والمصورين لإبعادهم. عمدوا إلى سرقة الكاميرات والهواتف من العابرين... لم تكن قوى الأمن الداخلي تمثل أمس سوى هراوة السلطة».

القسم الأكبر من المعتقلين (نحو 32 متظاهراً)، نُقلوا إلى ثكنة الحلو، فيما توزع البقية على مخافر الرملة البيضاء والأشرفية وطريق الشام وكورنيش النهر والجميزة. المخفر الأخير كان «مأسوي» المتظاهرات الست، اللواتي نلن نصيبهن من القمع والضرب والإهانة من قبل عناصر مكافحة الشغب «الذكور والإناث»، قبل اقتيادهن إلى ثكنة الحلو ثم تحويلهن إلى مخفر الجميزة.

«خلّوا البنات يجوا يشيلوها»، صرخ أحد عناصر القوى الأمنية لزميلته، بعدما عجز عن سحب مايا أرناؤوط الجالسة على الأرض دفاعاً عن صديقها الذي كان يُشبع «خبيط»، تروي أرناؤوط كيف أن قوى مكافحة الشغب رمته أرضاً وانهالت على صديقها بالضرب. «للأمانة، لم يجز التعرض لنا أثناء التحقيقات، إذ يبدو أن الدولة تفرز الأوامر داخل الثكنات فيما تفلت الزعران خارجها».

شهادة أرناؤوط تلتقي وشهادة نضال أيوب، التي اقتيدت من شعرها وتعرضت للكثير من السباب والشتائم من قبل «الدركيات»، السبب، وفق ما تروي أيوب، هو صراخها على عنصر كان يقوم بضرب صديقها إيلي كلداني على رأسه، «كانو عم يحوكموا مجموعات ع شخص واحد، ما قدرت ما عيط عليهم وحاول امنن».

«قالتلي الدركية يا حيوانة عم تعوي برا وهلق بتقلبي مثل الصوص، رح تشوفي شو رح نعمل فيكي»، شهادة سارة شكر، بعد خروجها من التحقيق، كافية للدلالة على الإهانة التي تعرضت لها.

هذه الشهادات تتناقض وبيان المديرية العامة للأمن الداخلي، الذي

المتظاهرين على استعمال العنف وخرق الحواجز الأمنية». لم توقع المعتقالات قبل الإفراج عنهم مساءً أي تعهد يفيد بأنهم لن يفرن بالشغب ثانية، باعتبار أنهم لم يقمن بالفعل ليتعهدين بعدم تكراره، وفق ما تقول المحامية نرمين السباعي.

تشير السباعي إلى أن ثكنة الحلو كانت المقر الرئيسي الذي ضم العدد الكبير من المحتجزين. لذلك نظمت حملتنا «بدنا نحاسب» و«جاي التغيير» اعتصاماً أمام الثكنة «استنكاراً للاعتداء بالضرب على المعتصمين في ساحة الشهداء من قبل القوى الأمنية»، وللمطالبة «بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين».

يقول الناشط في حملة «جاي التغيير» أيمن مروة إن وزير الداخلية نهاد المشنوق أعطى الضوء الأخضر لهذه الاعتداءات، لافتاً إلى أن هذا الضوء أتى من «الحوار الدموي المعقود في مجلس النواب»، لافتاً إلى أننا سنتحول نتيجة هذه القرارات إلى دولة بوليسية قمعية». قرابة الساعة الثامنة مساءً، أطلق سراح جميع الموقوفين، وفق ما تؤكد كل من السباعي والباحثة في القانون سارة الونسو. تشير الونسو إلى أن إخلاء السبيل ترافق مع سند إقامة لبعض منهم مع توقيعهم تعهدات بأنهم لم ولن يتبروا بالشغب، لافتة إلى أن الموقوفين

كل قيد على حق التظاهر السلمي هو انتهاك للدستور اللبناني وللمواثيق الدولية

لفت إلى أن «عناصرها الموجودين في وسط بيروت يعملون على توقيف الأشخاص الذين يعتدون عليهم بالضرب ويحضون

عمال سوكلين يشتكون إلى وزارة العمل: صرّفونا من دون إنذار

فانت الحاج

أول من أمس، تقدم العمال المصرفيون من شركة سوكلين بشكوى إلى وزارة العمل، احتجاجاً على صرف الشركة لأكثر من 150 عاملاً من كل المناطق، منهم 132 عاملاً في طرابلس وحدها. وأشار العمال في شكاوهم إلى أن إدارة سوكلين طلبت منهم التوقف عن العمل، من دون أي مبرر أو سابق إنذار أو تنبيه، وعلى أبواب المدارس والأقساط. وطالب المشتكون بتعويض الصرف التعسفي (36 شهراً لكل من أمضى 10 سنوات وما فوق) وبدل إنذار (بين 6 أشهر و12 شهراً) وبدل الإجازات

السببية وإصابات العمل. العمال فوجئوا بحسب ما قالوا لـ «الأخبار» بكتاب الصرف الموقع يوم الجمعة في 27 آب الماضي، أي في اليوم نفسه الذي فض فيه اعتصامهم بالقوة، علماً بأنهم في ذلك اليوم خرجوا من الاجتماع مع إدارة الشركة وهم يقولون إننا «لنا احتضاناً كبيراً وسمعنا كلاماً جميلاً عن التزام الشركة بإعطائنا كل حقوقنا وحبّة مسك». وبعضهم قالوا إن الشركة طلبت منهم ألا يتسرعوا في قرار المغادرة، وأن يأخذوا يومي إجازة كفرصة للتفكير في القرار، وهي ستكون إلى جانبهم في كلتا الحالتين، سواء غادروا أو أثروا

البقاء، من دون أن تتفق معهم على أي عرض يتعلق بتعويضاتهم. إلا أن ما حصل، بحسب العمال، أنهم عادوا يوم الاثنين ليقروا أسماء المصرفيين على مدخل الشركة، بحجة أنهم تظاهروا واعتدوا على ممتلكات الشركة ومنعوا الشاحنات من العمل. وبلغت العمال إلى أن الشركة كانت قد جهّزت على الطاولة الشبكات التي تعطيه تعويضاً شهراً واحداً عن كل سنة، «إلا أن ذلك رفضه الجميع وذهبنا إلى خيار الشكوى إلى وزارة العمل، وقد استمهلنا أسبوعاً للتفاوض مع الشركة، وإذا لم نوصول إلى حل فسنرفع دعوى في وزارة العدل».

وكان رئيس نقابة سائقي سيارات نقل النفايات في لبنان، طه نصار، قد أشار في حديث سابق، إلى موقع «المنشور»، إلى أن النقابة تؤيد تحرك عمال سوكلين، لكنها تريده منظمناً بالتنسيق معها، منعاً لاستغلاله من الأحزاب التي تدخل على خط التحريك وتضيق الحقوق، وعلينا العمل بطريقة صحيحة لأنها قضية إنسانية تطال مصالحي عامة وليس فردية، وذلك لتحقيق أي مطلب، بعيداً عن أي فتوية». وقد علمت «الأخبار» أن العمال لجأوا في تقديم الشكوى إلى محامين مقربين من وزير العدل أشرف ريفي والمكتب العمالي لحركة أمل.

أما الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين فقد أدان عمليات الصرف، داعياً وزارة العمل إلى تحمّل مسؤوليتها وإلزام الشركة بإعطاء العامل حقه بدفع تعويضات وبدل عطل وضرر عن السنوات التي لم يحظوا فيها بحماية، سواء في صحتهم أو سلامتهم المهنية. من جهتها، أصدرت وزارة العمل بياناً أعلنت فيه أن «مجموعة من موظفي وعمال شركة سوكلين تقدمت إليها بشكوى، تبلغها فيها إقدام إدارة الشركة على صرف أكثر من مئة موظف»، وأوضحت أن «الشكوى تضمنت مطالبة المصرفيين إدارة سوكلين

تقرير